الأمم المتحدة

E/2015/74

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 May 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥
٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ١٢ (هـ) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير ما حدث من تطورات رئيسية في جنوب السودان منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، مع التركيز على الأثر المتواصل للنزاع على آفاق التنمية. ويتضمن بعض الإجراءات الرئيسية التي اتخذها كل من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة مواطني جنوب السودان على مواجهة الاضطراب في حياتهم. وأطراف النزاع مدعوة إلى إنهاء العنف لإفساح المجال للتنمية عبر سبل منها زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويُدعى المجتمع الدولي إلى توفير مستويات مناسبة من التمويل تتيح المجال لتحقيق تنمية قائمة على الأشخاص أو المجتمع وللتركيز على حماية المكاسب الإنمائية. والعبرة الرئيسية من ذلك هي ضرورة ضمان تحقيق توازن مناسب بين الدعم الإنساني والدعم الإنمائي، وتعزيز الأول في الولايات المتضررة من النزاع والثاني في الولايات الأكثر استقراراً.

280515 280515 15-07361 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في أعقاب استقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، أبدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عبر اتخاذه القرار ٢٠١١/٤٣، اهتماما كبيرا بالتحديات الواسعة النطاق التي يواجهها البلد على الصعد الإنساني والإنمائي والمتعلق ببناء السلام. وهذا هو التقرير الرابع عن جنوب السودان الذي قدم إلى المجلس منذ استقلال البلد.

٢ - ويتضمن التقرير الأول (E/2012/76) الخطوط العريضة للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لحكومة جنوب السودان بعد الاستقلال والانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية وبناء القدرات المحلية. ويتضمن التقرير الثاني (E/2013/73) بيان الدعم الذي يقدمه كل من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوضع أطر التنمية وبناء السلام وتنفيذها. وقد وصف التقرير الثالث (E/2014/94) النزاع الذي اندلع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فطمس جزءا كبيرا من المكاسب التي أُحرزت خلال العامين التاليين للاستقلال، وتسبب في نشوء مجموعة من الأزمات الاقتصادية والإنسانية والسياسية والاجتماعية والأمنية الصعبة.

٣ - ويتضمن هذا التقرير موجزا للتطورات الهامة التي حدثت منذ تقديم التقرير السابق إلى المجلس. ويتتبع جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى الاستجابة لبيئة العمليات المتقلبة، ولا سيما في إطار تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، ويستكشف في الوقت نفسه مدى ملاءمة برامج الصمود والتنمية وإمكانية تطبيقها في تلك المواقع التي ظلت مستقرة نسبيا خلال العام الماضي.

ثانيا - السياق

٤ - لم تخف حدة الأزمات الناجمة عن اندلاع النزاع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والإخفاقات التالية والمتكررة في التوصل إلى اتفاق للسلام في جنوب السودان. وقد واصل كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، والميليشيات المرتبطة بهما، عملياته الهجومية طوال عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، أصبح ما يقدر بـ ١,٥ مليون شخص مشردين داخليا، وبحلول ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، طلب أكثر من ٠٠٠ ١٣٥ من هؤلاء الحماية لدى قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الموجودة في جميع أنحاء البلد؛ وبحلول ٢٤ نيسان/أبريل، كان ٣٧٠ ٥٢٥ شخصا آخرين قد هربوا عبر الحدود إلى إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا. والمسألة المثيرة للقلق لا تكمن في الأعداد الكبيرة من المشردين داخل البلد وخارجه فحسب، ولكن أيضا في أن العديد من أمهر وأكفأ أبناء البلد العائدين إليه كانوا أول من غادر نتيجة للأزمة.

٥ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) الذي أكد فيه استعداده لفرض جزاءات محددة الأهداف على كل الأطراف التي تتمادى في عرقلة العملية السياسية وتقويض اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء عدم وفاء كلا الطرفين بالتزاماتهما حتى الآن، وعدم مشاركتهما بشكل جدّي في عملية السلام بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي لم تسفر عن نتائج حتى وقت كتابة هذا التقرير. ورغم الاجتماع الذي عُقد وجها لوجه بين الرئيس سلفا كير، وريك ماشار، فقد أخفق الطرفان في إيجاد حل للمسائل المعلقة، بما فيها مسألة تقاسم السلطة، قبل حلول موعد ٥ آذار/مارس ٢٠١٥ الذي فرضته الهيئة الحكومية الدولية.

٦ - وقد كان للأزمة السياسية والعنف وقع بالغ في اقتصاد جنوب السودان الذي أصبح عرضة للانهيار. وأثر تخفيض إنتاج النفط إلى نصف ما كان متوقعاً في ميزانية السنة المالية ٢٠١٥، الذي اقترن بانخفاض حاد في أسعار النفط العالمية وترتيبات الرسوم الموحدة لنقل النفط عبر السودان، تأثيراً كبيراً على المصدر الرئيسي لدخل البلد. وتفاقم الوضع بسبب عبء القروض التي تلقاها البلد عندما توقف إنتاج النفط في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، يوجه الإنفاق الحكومي نحو قطاع الأمن، وهو قطاع يواجه تحديات كبيرة في المساءلة والشفافية. وتواصل معدلات البطالة وتكاليف المعيشة ارتفاعها.

٧ - ومع انهيار الإيرادات وتوجيه النفقات نحو القطاع الأمني، أصبحت الميزانية تعاني من عجز كبير يغطيه المصرف المركزي بطبع النقود. وباتت الحكومة عاجزة عن تأمين أية قروض بسبب عدم التوصل إلى اتفاق للسلام. وفي ظل غياب اتفاق السلام ووجود ديون غير مسددة، يتردد المقرضون في منح القروض للحكومة. وتتجلى الدلائل الأولى على تصاعد معدلات التضخم في ارتفاع أسعار الأغذية في المناطق الحضرية. ويعتمد المصرف المركزي نظام سعر الصرف المزدوج، حيث يبلغ سعر الصرف الرسمي ٣ من جنيهات الجنوب السوداني مقابل دولار الولايات المتحدة، بينما يسجل سعر السوق تراجعاً سريعاً، ليصل إلى ٩ جنيهات تقريباً مقابل الدولار. ويؤدي ذلك إلى تكبد الكيانات الملزمة بتبادل الدولار بسعر الصرف الرسمي لسداد مدفوعاتها بالعملة الوطنية خسائر فادحة. ومن ضمن هذه الكيانات الأمم المتحدة التي تبلغ تكاليفها الآن ثلاث مرات ما كانت ستتكبده لو كان سعر الصرف واحداً. ويؤدي هذا الاختلال أيضاً إلى ارتفاع أسعار البائعين من جنوب السودان، الذين يتلقون مدفوعاتهم بالعملة الوطنية المحولة وفقا لسعر الصرف الرسمي المحدد في عطاءات مشتريات الأمم المتحدة، بحيث يستحيل عليهم التنافس مع البائعين الأجانب الذين يتقاضون أجورهم بالدولار.

٨ - ومع استمرار بذل جهود بناء السلام منذ نشوء الأزمة، لا بد من التنويه بأن النزاع قد أسفر عن تدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية المادية، بما فيها المدارس والمستشفيات، وعن تدهور الموارد الطبيعية وتدمير رأس المال البشري، وزيادة العنف ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتلاشي الثقة الاجتماعية بصورة عميقة ودائمة. وأصبحت الأسواق في وضع حرج للغاية، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، وارتفعت أسعار الأغذية والسلع الأساسية الأخرى ارتفاعا كبيرا. وخسرت الأغلبية الساحقة للسكان مصادر رزقها. وفي الوقت نفسه تعرض شعب جنوب السودان لانتهاكات وتجاوزات مستمرة لحقوق الإنسان، وللعنف الموجه ضد الجماعات العرقية، والعنف الجنسي والجنساني ولانتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف الجماعات المسلحة.

٩ - وأي استئناف للقتال على نطاق واسع سيسبب تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المتفشية أصلا في أوساط المجتمعات المحلية المتضررة. والموسم الزراعي الرئيسي يبدأ في أيار/مايو ويستمر إلى تموز/يوليه، حسب المناطق. والهدوء مطلوب لإعداد الأراضي وإيصال البذور إلى المزارعين كي يزرعوها. وبالإضافة إلى ذلك أدى النزاع إلى تشريد الرعاة على نطاق واسع، وزيادة انتشار الأمراض بين الماشية إلى حد كبير، مما زاد من تهديد الأمن الغذائي. وقد زادت الهجرة غير النظامية للماشية من تفاقم النزاعات القبيلة. وأصبحت جميع المجتمعات المحلية، بما فيها مجتمعات المشردين، بحاجة إلى المياه لأغراض منها سقي الماشية، كما أنها بحاجة للوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية. وأصعب المناطق دخولا هي مناطق المجتمعات المحلية القريبة من خطوط المواجهة. ومنذ أكثر من عام أصبح المشردون داخلياً والمجتمعات المضيفة معزولين عن الأسواق والمساعدة الإنسانية معاً، باستثناء عمليات محدودة لإيصال البضائع إلى تلك المجتمعات بنقلها مسافات طويلة على ظهور الحمالين انطلاقا من عدد قليل من مراكز التوزيع أو الأسواق. وقد نضبت المخزونات الغذائية كلياً؛ وأصبح زنبق الماء والسمك مصدري الغذاء الرئيسيين، بالإضافة إلى كميات قليلة من الحليب لأولئك الذين ما زالوا يملكون ماشية. والحاجة إلى الحبوب وزيت الطهي هي حاجة ماسة وستتفاقم مع قدوم موسم الشح. وتعتزم الأمم المتحدة وشركاؤها مساعدة ٢,٨ مليون شخص خلال الأشهر الثلاثة المقبلة عن طريق توزيع مجموعات لوازم الطوارئ، ولا سيما مجموعات المحاصيل اللازمة للموسم الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك ستُوفر المساعدة البيطرية واللقاحات لملايين رؤوس الماشية والأغنام والماعز.

١٠ - وسيكون لاستمرار القتال على نطاق واسع مع هطول الأمطار الغزيرة المتوقعة وحدوث الفيضانات وقع بالغ على التغذية وتقديم الخدمات الصحية. وسيسهم نقص المياه المأمونة والافتقار إلى الصرف الصحي السليم والنظافة الصحية غير الملائمة للرضع والأطفال الصغار، فضلا عن ممارسات التغذية والرعاية السيئة، في تفاقم حالة التغذية المتردية أصلاً في المناطق المتضررة من النزاع. وتظل حالة سوء التغذية الراهنة تتجاوز عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية بنسبة ١٥ في المائة، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأوضاع سوءا مع عودة الأمطار الغزيرة. وقد أعد مسبقاً ما مجموعه ٠٠٠ ٥٥ صندوق من الأغذية العلاجية ليستخدمها مقدمو الخدمات التغذوية في التغطية بالأغذية العلاجية أثناء موسم الأمطار؛ بيد أن أسلوب الاستجابة السريعة سيظل أساسيا في التخفيف من المعاناة في بعض المناطق التي يتعذر الوصول إليها في حال قيام عقبات أخرى تمنع الوصول إلى المناطق.

ثالثا - أثر النزاع على التنمية

١١ - واجهت منظومة الأمم المتحدة معضلات وتحديات في عام ٢٠١٤. فقد جُمد الكثير من المساعدات الإنمائية الدولية أو أعيدت برمجتها بتحويلها من التنمية إلى المساعدة الإنسانية، بالنظر إلى عمق الأثر الإنساني للأزمة وحجمها الغامرَين، وإصرار الجهات المانحة على توجيه الأموال في المقام الأول نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وقد استجابت أيضا منظومة الأمم المتحدة عن طريق الاضطلاع بتقييم لأهمية البرامج بغية توجيه عملية تحديد أولويات البرمجة وفق مستويات النزاع وإطار الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية. ويشمل الإطار الخاص بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ الآن مجالين إضافيين من مجالات العمل هما الإنعاش المبكر وإيجاد حلول دائمة للمشردين. ولم يكن الهدف من تلك العملية تمكين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية من تلبية الاحتياجات الناشئة فحسب، إنما أيضا تشجيع منظمات المساعدة الإنسانية على إدماج الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل في برامج المساعدة الإنسانية.

١٢ - ومؤشرات التعليم والصحة في جنوب السودان، التي هي بالفعل من بين أدنى مؤشرات التعليم والصحة في العالم، قد ازدادت تدهورا بسبب النزاعات التي طال أمدها. ولا تزيد نسبة الملمين بالقراءة والكتابة على ٢٧ في المائة، ويبلغ المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي ٤١ في المائة، كما أن أقل من عُشر الطلاب المسجلين في المدرسة يكملون الصف الثامن. ويحصل أقل من ١ في المائة من السكان على التعليم الجامعي. وقد أجبر ٠٠٠ ٤٠٠ طفل آخر على ترك المدرسة في الولايات المتضررة من النزاع. ولذا فمن الضروري كفالة استمرار توفير التعليم الأساسي (القراءة والكتابة والحساب والمهارات

الحياتية) ببذل الجهود الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع، والقيام في الوقت ذاته بتنسيق الدعم المقدم للتنمية القطاعية من أجل مواصلة تقديم الخدمات في المناطق المتضررة بصورة أقل. ويبلغ معدل وفيات الرضع ١٠٥ وفيات لكل ٠٠٠ ١ مولود، بينما يبلغ معدل الوفيات النفاسية ٠٥٤ ٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود، وهو أعلى معدل في العالم. ونسبة ٤٤ في المائة فقط من الأسر المعيشية تعيش على مسافة ٥ كيلومترات من مرفق للرعاية الصحية. ويعاني سكان البلد، ولا سيما منهم الأطفال، من سوء تغذية حاد. وفي ضوء ما سبق، لا بد من أن يكمل تقديم الخدمات الصحية الطارئة عن طريق المساعدة على تعزيز النظم الصحية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والمقاطعات والمجتمع المحلي.

١٣ - وفي عام ٢٠١٥، ستواصل الأمم المتحدة تحقيق التوازن في البرمجة بين العمل الإنساني والتنمية لتحقيق نتائج مستدامة. وسيركز عمل الأمم المتحدة في جنوب السودان على وجه التحديد على القطاعات الرئيسية المتمثلة في صحة الأمهات والتعليم والأمن الغذائي.

رابعا - دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان

١٤ - حظيت عمليات المعونة الإنسانية بمكانة أساسية في أنشطة الأمم المتحدة في جنوب السودان طوال عام ٢٠١٤، تمشيا مع الحالة السائدة في الميدان. وإثر النشوب الأولي والسريع للنزاع، تحركت وكالات المعونة بسرعة لتوسيع نطاق حضورها في جميع أرجاء البلد، ولا سيما في المناطق التي يتعذر الوصول إليها في الولايات الثلاث الأكثر تضررا من العنف، وهي جونقلي والوحدة وأعالي النيل. وباعتماد نهج مرنة ومبتكرة إزاء البيئة المليئة بالتحديات، تمكنت وكالات المعونة من إيصال المعونة المنقذة للأرواح إلى ٣,٦ ملايين شخص. وساعدت جهود الاستجابة الرئيسية لتوفير الغذاء وسبل كسب الرزق على تجنب المجاعة، وذلك بإيصال المساعدة الغذائية الطارئة إلى أكثر من ٢,٣ مليون شخص وتيسير كسب الرزق لـ ٤,٨ ملايين شخص.

١٥ - وسمحت جهود الشركاء في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بكبح الانتشار الواسع لوباء الكوليرا الذي هدد حياة وصحة عشرات الآلاف من الناس. وكان للخدمات المقدمة لإنقاذ حياة الآلاف من النساء الحوامل أثر إيجابي على معدل الوفيات النفاسية، وهو مجال بالغ الأهمية بالنظر إلى أن جنوب السودان يسجل أعلى معدل للوفيات النفاسية في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الحالة الأمنية طرائق جديدة للتعاون بين المنظمات الإنسانية والمنظمات الأخرى. وواصل أكثر من ٠٠٠ ١١٧ شخص التماس اللجوء داخل قواعد البعثة، ونسقت وكالات المعونة جهودها عن كثب مع البعثة لتوفير

المساعدة والحماية. وتم الاضطلاع بعمليات تخطيط مشتركة بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة، سواء على مستوى السياسات العامة أو على المستويات التنفيذية، مما ساهم في تحسين تنسيق العمليات والاتساق البرنامجي. ويجري تنفيذ عملية ناجحة مماثلة في بيبور، حيث تدعم الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تسريح وإعادة إدماج ١ ٧٥٧ طفلاً من الأطفال المرتبطين سابقا بفصيل كوبرا، بالإضافة إلى عمليات تسريح أخرى متوقعة في الأسابيع المقبلة.

١٦ - ورغم الصعوبات الهائلة، بُذلت جهود متسقة في مجال التنمية، وإن كان التقدم المحرز محدودا بسبب صعوبات التمويل وبيئة العمل السياسية الصعبة في البلد. وقد أسهمت الأمم المتحدة في العملية التي اضطلع بها الشركاء الإنمائيون الدوليون لصياغة مبادئ عمل في جنوب السودان في السياق الحالي، كما أسهمت في المناقشات المتعلقة بتحسين الروابط بين الدعم السياسي والإنساني والإنمائي. وأسفرت هذه المناقشات عن وضع ورقات مواقف مشتركة بين الجهات المانحة بشأن خمسة مواضيع رئيسية هي: الخدمات الأساسية، والحوكمة الاقتصادية، والمصالحة، وإصلاح القطاع الأمني والعمليات السياسية، والحكم الرشيد. وتساعد هذه الورقات على إرشاد مشاركة الجهات المانحة متى ما شُكلت الحكومة الانتقالية.

خامسا - الآفاق والتوصيات

١٧ - لا يبدو أن الإرادة السياسية ستتوفر في الوقت الراهن للوفاء بما قطع من التزامات في إطار الوساطة التي تتزعمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كما أن المسائل الأمنية لا تزال تهيمن بصورة طاغية على جدول أعمال السياسات الوطنية. وما دامت هذه الحالة مستمرة فلن يتاح سوى حيز مالي ضيق لتحقيق تنمية قائمة على الجهود المحلية، أو حتى لإيصال الخدمات الأساسية. ومن الواضح أن قدرا أقل من الموارد يخصص للتنمية مما يخصص للقطاع الأمني، وهو أمر يحد من قدرة الحكومة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها. ومن الضروري التعجيل بإعادة التوازن بين الاحتياجات الأمنية والإنمائية إلى نصابه، نظرا لكون جنوب السودان يواجه أحد أسوأ التوقعات العالمية من حيث مؤشرات التنمية البشرية. ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة للدفع نحو إيجاد تسوية للنزاع وإعادة التوازن بين أولويات الميزانية في نفس الوقت. والتحدي المباشر يتمثل في حث أطراف النزاع على اتخاذ خطوات جريئة نحو التوصل إلى اتفاق للسلام وتحويل ذلك إلى حيز يتيح المجال للمصالحة وبناء ثقة شعب جنوب السودان في آفاق السلام المستدام.

١٨ - وستواصل الأمم المتحدة دعم الشعب والمجتمعات المحلية في جنوب السودان للحد من خطر اتساع رقعة النزاع، والقيام فعليا بالبحث على مستوى المجتمع المحلي عن الحلول المستدامة التي أمل شعب جنوب السودان بإيجادها عقب التوقيع على اتفاق السلام الشامل مع السودان في عام ٢٠٠٥، ونيل البلد الاستقلال في عام ٢٠١١. ويمثل جنوب السودان أحد أكبر التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة حاليا في مجالي بناء الدول وبناء الأمم. فقد كان متوقعا أن تنفَق ثروات البلد بما يعم سكانه بالفائدة على نحو منصف، وللتغلب على ماضي الحرب والتخلف والتهميش، غير أن تلك المطامح مُنيت بنكسة كبيرة. فنظم تقديم الخدمات في جميع القطاعات لا تزال هشة وكثيرا ما تكون عاجزة عن أداء وظائفها. ويمس الفساد كثيرا من مستويات الحكومة، أما آليات المساءلة، إن وُجدت، فقد فشلت في ردع إساءة استخدام الموارد العامة وسوء إدارتها، ولا سيما الواردات النفطية العامة. وهناك بواعث قلق حقيقية بشأن ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل للجميع وتوفير فرص العمل، فضلا عن الانقسامات العرقية التي تزداد عمقا. ومع أن إنتاج النفط لا يزال يشكل حجر الأساس لاقتصاد البلد، فإن تنويع الاقتصاد ضروري للتقليل من الاعتماد المفرط على النفط، ولا بد من إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط للتنمية المستدامة. غير أن فرص التنمية المتجددة في جميع أنحاء جنوب السودان تبدو محدودة للغاية في المنظور القريب، وذلك لأسباب منها على الأخص قلة الدلائل الملموسة حاليا على انتهاء النزاع.

١٩ - ومع ذلك فهنالك مجالات واضحة يمكن للأمم المتحدة أن تركز من خلالها على التنمية حتى في خضم النزاع؛ وهذه المجالات هي على الأخص الزراعة والتعليم والصحة. ويمكن وضع برامج في هذه المجالات تركز على الإنسان أو المجتمع المحلي وتراعي بالتأكيد مصالح الفقراء. ومما لا شك فيه أن رعاية أجيال المستقبل من مواطني جنوب السودان الذين يحصلون على تغذية جيدة وينعمون بالصحة ويتلقون التعليم هي شرط لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة وإرساء سيادة القانون بشكل فعال، حيث يتساوى الجميع أمام القانون ويستطيعون المطالبة باحترام حقوقهم. وفي الوقت نفسه، ترى منظومة الأمم المتحدة في جنوب السودان ضرورة تقديم ما هو أكثر من المعونة الإنسانية وأنه لا بد من معالجة مشكلة التشرد داخل جنوب السودان وخارجه. وكذلك فإن عودة الحياة الطبيعية لما يقرب من مليونين من المشردين داخليا، وغالبيتهم الساحقة من النساء والأطفال، يمكن أن تعزز الانتعاش الذي سيكون مهما لتحقيق السلام الدائم. والضرورة الملحة لكفالة ألا يضيع الطلاب عاماً تعليمياً آخر، والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة في الولايات التي تتمتع بمزيد من الاستقرار، هما أمران لا يمكن التقليل من شأنهما. ويتطلب النزاع الحالي الموازنة بين الاحتياجات الإنسانية والإنمائية استنادا إلى الوقائع في مختلف الولايات؛ والعمل

بهذه الطريقة سيكون استجابةً مناسبة لكل من الأوضاع المتقلبة في الولايات المتضررة من النزاع والوضع المستقر نسبيا في باقي البلد. وسيستلزم الوضع في الولايات الثلاث الأكثر تضرراً من النزاع اتباع نُهج قائمة على المعونة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين والضعفاء وضحايا العنف فيها، وقد يصدق الأمر نفسه على ولايات هشة مثل واراب والبحيرات، تعاني من آثار النزاع بشكل متزايد. وستحتاج بقية أجزاء البلد إلى الدعم لحماية مكاسب التنمية، وإيصال المساعدة المستدامة إلى الفئات الضعيفة عن طريق تيسير سبل العيش وضمان تقديم الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة.

٢٠ - ولمواجهة تحديات عام ٢٠١٥ وما بعده، سيكون من الضروري التصدي في آن واحد لكتلة حرجة من المسائل، ولا سيما السلام والمصالحة والعمل الإنساني والتنمية. وستساعد المعايير المرجعية الواضحة على توجيه المسارين المتوازيين للعمل الإنساني والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري الاستفادة من مختلف مصادر التمويل لتلبية الاحتياجات الإنمائية في المديين القريب والبعيد وتقييم جدوى نماذج التمويل المرنة. وقد واجهت الأمم المتحدة في جنوب السودان تحديات هائلة خلال العام الماضي. ومُنيت المنظمة بنكسات كبيرة واضطرت إلى العمل في بيئة تغلب عليها الاستجابة لحالات الطوارئ. ومع ذلك ستظل منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ مصممة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للبلد، مع تعزيز خطة التنمية في الأجل الطويل في نفس الوقت، وستواصل التزامها بذلك، تسليماً منها بأنه، رغم توقيع اتفاق السلام، سيستغرق إصلاح الأضرار التي ألمت بنسيج مجتمع جنوب السودان وقتا طويلاً. ولا يوجد بديل عن عملية السلام الشاملة القائمة على التفاوض السياسي. فشعب جنوب السودان يريد السلام ويريده الآن.